

في غزة إلى ترك الأسر بلا دخل، في وقت ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، مع تجاوز نسبة التضخم حاجز ٢٥٠٪، بحسب التقرير.

وتابع: انهار النظام التعليمي في غزة، وتضرر النظام الصحي بشكل كبير، حيث لم يعد ٨٠٪ من مراكز الرعاية الأولية تعمل، ونسبة الفقر بلغت ١٠٠٪/ بينما ارتفعت بالضفة الغربية من ١٢٪ إلى ٢٨٪. وأكد أن الصراع أدى إلى نقص حاد في النقد في غزة، مما أثر على الوصول إلى المساعدات الإنسانية والخدمات المالية الأساسية.

وحذر البنك من تزايد المخاطر المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني، بسبب ارتفاع تعرضه للقطاع العام والوصول إلى مستويات تاريخية (ارتفاع حصة القروض التي تقدمها البنوك للحكومة الفلسطينية من إجمالي القروض المقدمة في السوق).

وأصبحت البنوك الممول الأبرز للحكومة الفلسطينية خلال العام الجاري والماضي، من خلال تقديم القروض إما لدفع جزء من فاتورة أجور القطاع العام، أو لإبقائها قادرة على تقديم الخدمات.

دعم أمريكي

وبدعم أمريكي، يشن الكيان الصهيوني، منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حرباً مدمرة على غزة خلفت أكثر من ١٣٧ ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قاتلة.

وفي استهانة بالمشروع الدولي، يواصل الكيان المحتل الحرب، متجاهلاً قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية ولتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.



مع بلوغ نسبتها حاجز ١٠٠٪

البنك الدولي: كل سكان غزة فقراء والتضخم عند ٢٥٠٪

وتوقع البنك تفاقم فجوة التمويل لدى السلطة الفلسطينية، وقال: المتوقع أن تصل إلى ٢ مليار دولار في ٢٠٢٤ (أي ثلاثة أضعاف الفجوة في ٢٠٢٣)، مما يشكل مخاطر جسيمة على تقديم الخدمات وقد يؤدي إلى انهيار نظامي». وأدى توقف العمليات التجارية

في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وهو «الأكبر على الإطلاق»، وقال: انكمش اقتصاد غزة بنسبة ٨٦٪ خلال هذه الفترة، بينما انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة ٢٥٪، وبلغت البطالة في الأراضي الفلسطينية مستويات قياسية وتجاوزت ٥٠٪.

بعنوان «التحديث الاقتصادي الفلسطيني»، مع قرب إكمال الحرب الصهيونية على قطاع غزة عامها الأول، والتي تسببت بنزوح نحو مليوني إنسان. وذكر البنك أن الأراضي الفلسطينية شهدت انخفاضاً بنسبة ٣٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أعلن البنك الدولي إن كل سكان قطاع غزة يعانون من الفقر مع بلوغ نسبته حاجز ١٠٠٪، وأشار إلى أن التضخم تجاوز ٢٥٠٪، بسبب تبعات الحرب الصهيونية المستمرة على القطاع منذ نحو عام. جاء ذلك في تقرير صادر عن البنك

أخبار قصيرة



تجارة إيران مع دول منظمة التعاون الإسلامي تتخطى ٣٢ مليار دولار

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية تسجيل التجارة غير النفطية للبلاد مع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي ٣٢/٢ مليار دولار في غضون ٦ أشهر (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤) بنمو ١٤٪ على أساس سنوي. وأفادت الجمارك، في بيان أمس السبت، أن تجارة إيران العضو بمنظمة التعاون الإسلامي مع سائر الأعضاء سجلت ٤٨/٨ مليون طن بنمو ٤٪ عن الفترة المناظرة ٢٠٢٣. وأوضحت بأن الصادرات الإيرانية لـ ٥٧ عضواً بلغت ٣٨/٤ مليون طن بـ ١٥/٦ مليار دولار في الأشهر الستة المذكورة بنمو سعري ١٠٪ وكئي ١٪ بالمقابل، سجلت واردات إيران من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، واقع ١٠/٤ مليون طن بقيمة ١٦/٦ مليار دولار بنمو كئي ١٦٪ وسعري ١٨٪. وأشارت الجمارك إلى أن غالبية التبادل التجاري لإيران مع باقي أعضاء المنظمة، جرى مع الإمارات وتركيا والعراق وباكستان وعمان.



إيران تنتج ٥٠٠ مليون مترمربع من السيراميك والبورسلان سنوياً

قال رئيس اتحاد منتجي السيراميك والبورسلان: إن هذه الصناعة تحتل المركز الخامس في العالم بإنتاج سنوي يبلغ ٥٠٠ مليون مترمربع من جميع أنواع المنتجات، مؤكداً أن منتجات إيران تمتلك القدرة على منافسة المنتجات العالمية. وأوضح بهنام عزيززاده، أمس السبت، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»: «حققت هذه الصناعة معدل نمو جيد من حيث الكمية والنوعية في السنوات الماضية، وتمكنت من أن تكون في مكانة عالية ووفرت الآن فرص عمل لـ ٤٥٠ ألف شخص. وبين عزيززاده أن أكثر من ١٤٥ وحدة إنتاجية تنشط في مجال البورسلان والسيراميك، موضحاً: تبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدات حوالي ٧٥٠ مليون مترمربع، والآن لدينا ٥٠٠ مليون مترمربع من الإنتاج، تم تصدير ٢٠٠ مليون مترمربع منها في العام الماضي. وشدد رئيس اتحاد منتجي السيراميك والبورسلان على أن هذه المنتجات تتمتع بتنافسية عالية وتنوع كبير، وقال: نقوم بتصدير المنتجات إلى ٥٠ دولة بالسعر والجودة المناسبين، علماً أن حصة الصادرات إلى هذه الدول صغيرة جداً بسبب العقوبات والمعاملات المصرفية. وأضاف: نقوم بتصدير ٤٠٪ من الإنتاج، منها ٧٣٪، أي ١٤٠ مليون مترمربع يتم تصديرها إلى العراق، في حين يجب تسهيل مسألة تحويل الأموال والخدمات اللوجستية والتشاور الإيراني في مختلف البلدان، ومن الممكن أيضاً التصدير إلى الدول الأوروبية والأفريقية. وتابع: إذا لم يتم تسهيل شروط التصدير، فإن هناك احتمالية بخسارة الأسواق العالمية، وبالنسبة للتصدير إلى العراق فإن ٢٠٪ من الصادرات تضر بمصالح المصدرين بسبب الفارق في سعر الصرف.

وسط تحولات اقتصادية وجيوسياسية

النفط والذهب يظهران اتجاهات متباينة

استقرار الإنتاج.

الذهب القوي

وفي الوقت نفسه، توقفت رحلة الذهب القياسية يوم السبت؛ لكنها لا تزال في طريقها لتحقيق أفضل أداء فصلي منذ الربع الأول من عام ٢٠١٦. وانخفض سعر الذهب الفوري السبت بنسبة ٠/١٪ ليصل إلى ٢٦٦٦/٥٠ دولار للأوقية.

وهو أقل بقليل من أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٢٦٨٥/٤٢ دولار الذي تم تسجيله في الجلسة السابقة. وتراجعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي بنسبة ٠/٢٪ لتصل إلى ٢٦٨٨/٩٠ دولار للأوقية.

وارتفعت أسعار الذهب بنسبة ٢/٩٪ حتى الآن هذا العام، وحققت مستويات قياسية متتالية بعد خفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، وإعلان الصين عن إجراءات تحفيز في وقت سابق من هذا الأسبوع. كما ارتفعت أسعار الفضة متتبعاً اتجاه الذهب، رغم تحذير المحللين من أن هذا الارتفاع قد لا يستمر.

وتراجعت الفضة الجمعة بنسبة ٠/١٪ إلى ٣١/٩٨ دولار للأوقية، بعد أن بلغت أعلى مستوى لها منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ عند ٣٢/٧١ دولار يوم الخميس، مسجلة ثالث مكاسب أسبوعية على التوالي.

أداء متباين للمعادن الثمينة الأخرى

ومن بين المعادن الثمينة الأخرى، ارتفع البلاتين بنسبة ٠/٥٪ ليصل إلى ١٠١٢/٤٠ دولار، بينما انخفض البلاديوم بنسبة ١/٥٪ ليصل إلى ١٠٣١/٧٥ دولار. ومع استمرار الأسواق في التنقل بين تدابير التحفيز الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية وتغير ديناميكيات الإنتاج، يراقب المستثمرون عن كثب هذه التقلبات في كل من أسواق النفط والمعادن الثمينة لرصد اتجاهات المستقبل.



في ١ أكتوبر/ تشرين الأول.

«أوبك بلس» والإنتاج

وتخطط منظمة الدول المصدرة للبترو «أوبك» وحلفاؤها، المعروفون باسم «أوبك بلس»، للاستمرار في زيادة الإنتاج بمقدار ١٨٠ ألف برميل يومياً بدءاً من ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

يأتي ذلك بعد تقرير من صحيفة «فايننشال تايمز» يشير إلى أن السعودية تسعى لزيادة الإنتاج لاستعادة حصتها في السوق، متخيلة عن هدف سعر النفط البالغ ١٠٠ دولار للبرميل.

وقد نفت السعودية مراراً تحديد أي هدف معين لسعر النفط، وأكدت مصادر من «أوبك بلس» أن زيادة الإنتاج في ديسمبر/ كانون الأول لا تمثل تغييراً جوهرياً في السياسة الحالية. كما كانت ليبيا محور اهتمام في إنتاج النفط، فقد وقعت وفود من الهيئات التشريعية المتنافسة في ليبيا اتفاقاً يوم الخميس لحل الأزمة بشأن قيادة البنك المركزي للبلاد، وهو نزاع أدى إلى انخفاض حاد في صادرات النفط.

وهبطت صادرات النفط الليبية إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً هذا الشهر بعد أن كانت تتجاوز مليون برميل يومياً في الشهر السابق، ومن المتوقع أن يسهم هذا الاتفاق في

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم السبت؛ لكنها لا تزال على مسار تسجيل خسائر أسبوعية، حيث قام المستثمرون بموازنة التوقعات المتعلقة بزيادة الإنتاج من ليبيا ودول أخرى في تحالف «أوبك بلس» مقابل إجراءات التحفيز الاقتصادي من الصين. من جانبه، توقف الذهب في رحلته الصاعدة؛ لكنه لا يزال في طريقه لتحقيق أفضل أداء فصلي منذ الربع الأول من ٢٠١٦. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنهاية تعاملات السبت بمقدار ٣٨ سنتاً، أو ٠/٥٣٪، لتصل إلى ٧١/٨٩ دولار للبرميل، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار ٥١ سنتاً، أو ٠/٧٥٪ لتصل إلى ٦٨/١٨ دولار للبرميل. ورغم الارتفاع الذي شهدته الأسعار يوم السبت، فإن خام برنت لا يزال منخفضاً بنحو ٣٪ لهذا الأسبوع، في حين يتجه الخام الأمريكي نحو خسارة تبلغ حوالي ٥٪. ويأتي هذا الارتفاع الطفيف في ظل قيام البنك المركزي الصيني بخفض أسعار الفائدة ووضوح السهولة في نظامه المصرفي، بهدف الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي البالغ حوالي ٥٪ لهذا العام.

ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن تدابير مالية إضافية قبل بدء موسم العطلات في الصين

بمواد بناء إيرانية..

الشركات الإيرانية تبني ١٠ آلاف شقة سكنية في فنزويلا



قال رئيس الجمعية التجارية للشركات الصناعية في إيران: إن تصدير الخدمات الفنية والهندسية ودخول شركات البناء إلى فنزويلا بدأ مع الحكومة التاسعة، مضيقاً بأن الشركات الإيرانية قامت في المرحلة الأولى ببناء ٣ آلاف شقة سكنية في فنزويلا ووصل هذا الرقم إلى ١٠ آلاف شقة في المرحلة النهائية. وأشار إريج رهبر، في تصريح لوكالة إيلنا العمالية، إلى الدخول غير الناجح لشركات المقاولات وشركات البناء الإيرانية إلى السلطنة في العراق، وقال: على الرغم من أن سوق السلطنة بدأ في البداية سوقاً جيدة لتصدير الخدمات الفنية والهندسية والبناء، إلا أن الأوضاع هناك أجبرت الشركات الإيرانية على ترك ألتائها في هذه المنطقة والعودة إلى البلاد. وأضاف: لا تسدد الجهات في السلطنة أموال الشركات الإيرانية وتستخدم ذرائع مختلفة لعدم دفع مستحقات المقاولين الإيرانيين. وذكر رهبر: إنه من أجل إصدار الخدمات الفنية والهندسية يجب على الحكومات

الموافقة وتقديم الضمانات. وأكد الحالي في أسواق العراق والسلطنة، ولا يمكن للقطاع الخاص أن ينشط تبعاً لهذه الأرقام. وأضاف: كانت فنزويلا سوقاً جيدة جداً في البداية وكانت تدفع التكليف بالدولار؛ لكن الآن توقف الدفع بالدولار وتحول إلى عملة البلد

هذا البلد. واختتم رئيس الجمعية التجارية للشركات الصناعية في إيران قائلاً: المسافة الكبيرة بين إيران وفنزويلا جعلت العمل صعباً ومكلفاً للشركات، فمشروع الـ ١٠ آلاف شقة سكنية تم بناؤه بمواد بناء إيرانية، وتم تصدير مواد البناء إلى فنزويلا، كما ذهبت القوى العاملة الإدارية إلى فنزويلا؛ لكن فيما يتعلق بالسلطنة بالعراق، وبسبب مجاورة البلدين، هاجرت القوى العاملة إلى هذه المنطقة للقيام بهذه المشاريع.